مفهوم إنتقال السلطة في الفكر السياسي الليبرالي

الأستاذة/فاطمة صهران

باحثة جامعية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة سعيدة

مقدمة:

إهتمت الأدبيات التي اتخذت من مفهوم انتقال السلطة مدخلا لتحليل ودراسة النظم السياسية، بمسألة تبيئة المفهوم وتتبع جذوره وتطوره في الفكر السياسي وذلك منذ أواخر ثمانينات القرن العشرين، وهذا المفهوم ليس جديدا إذ أن له جذوره وامتداداته السابقة في الفكر السياسي بصفة عامة وكذلك في الخبرات التاريخية والممارسة السياسية، ولذلك فإن الجديد في هذا الموضوع الذي ظلت تختبره الدراسة هو إحياء المفهوم وإثارة معانيه ومضامينه كما ورد في الفكر السياسي العام مع تزايد الاهتمام به في التحليل السياسي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين.

وقد تزايد ذلك خاصة مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، إذ شغلت دراسة المفهوم حيزا كبيرا من الاهتمام، وقد استخدم المصطلح بأكثر من معنى بدءا بخلافة العرش إلى الاستخلاف ثم إلى مفهوم تداول السلطة وفقا للتجاذب المعرفي الذي لازم مسار البحث على مستوى المقاربات المرجعية ومختلف المستويات التحليلية البحثية وتوجهاتها الفكرية والسياسية، خاصة الدراسات المعاصرة الذي جعلت منه قيمة معرفية متميزة لكن غائبة بالمقدار الذي تغيب فيه الديمقراطية وتغيب فيه قواعد الممارسة السياسية خاصة في ما يسمى بدول العالم الثالث.

وتأتي أهمية استخدام المفهوم في هذه الدراسة، من منطلق الكشف عن هذه القيمة المعرفية والسياسية وعلى هذا الأساس فإن مفهوم انتقال السلطة يبقى من أكثر المفاهيم والمصطلحات إثارة وأكثرها شيوعا وأحد المواضيع الرئيسية في العلوم السياسية ليس لكونه مصطلحا مغريا وجذابا فحسب، وإنما لكونه ظاهرة سياسية غير منتهية ظلت تطرح نفسها باستمرار وتتجدد كل مرة وتمتد بامتداد دوران الحركة الزمنية للنظم السياسية منذ أن تشكلت دولها وسلطاتها، وما ترتب عنها من مجموعة ثوابت ومتغيرات وقيم وأيديولوجيات ظلت تساهم بشكل كبير في رسم نمط البناء السياسي للحكم وتدعم استراتيجيات إدارة وتنفيذ السياسات العامة.

يأتي المفهوم بهذا الشكل، إما ليشكل مشكلة سياسية عندما تتحول فيه النخب السياسية إلى آلة للتسلط والاستبداد، وإما صيغة ممكنة لحل مشكلة الحكم عندما تصبح سلطة الدولة والأدوار السياسية الأخرى المعارضة كلها خاضعة لإرادة الأمة. ويأتي متغير "التداول" في مضامين المصطلح فيتحول إلى قيمة حضارية تبنى بها الدول والأمم من جهة، وتتساقط فيها النظم والحكومات من جهة أخرى.

وهي الأهمية التي حاول هذا الموضوع إبرازها، كونها جاءت مقرونة بالممارسات السياسية التي كشف عنها الفكر السياسي الغربي بصفة عامة ونظرية الحكم الليبرالي بصفة خاصة. وضمن ما تقدم يمكن أن تثار إشكالية الموضوع وفق التساؤل التالي:

كيف تجلى مفهوم انتقال السلطة على المستوى المعرفي في منظومة الفكر السياسي الغربي؟ وماهو الموقع العملي الذي ظل يتمتع به ضمن نظرية الحكم الليبرالي؟

إن محاولة تعقب المفهوم وتتبع مضامينه الاجتماعية والاقتصادية خاصة منها السياسية التي يتضمنها الفكر السياسي الليبرالي، يحيل عملية البحث إلى ضرورة تسليط الضوء على مسارين اثنين من مسارات بناء هذا الفكر، ويمثل المسار المعرفي الأول مجموع الإرهاصات الفكرية التي مهدت لتشكل مفهوم انتقال السلطة في إشارة إلى الفكر السياسي الكلاسيكي ونظرياته السياسية التقليدية وأفكار العقد الاجتماعي المتزامنة مع الثورات البرجوازية التي عاشتها أوروبا في القرن السابع عشر.

وأما المسار الثاني فيمثل مرحلة التأسيس للمفهوم وهي المرحلة التي أظهرت بشكل واضح فترة سياسية خصبة أسهمت في إخراج المفهوم من مجال التفلسف إلى مجال التسييس والممارسة، ليأخذ مرحلة الفعل وهي إشارة واضحة إلى التوجه الجديد للفكر السياسي الليبرالي الذي أخذ يشهد ولادة جديدة لليبرالية[1].

أولا- بداية تشكل المفهوم:

توضح هذه المسارات المعرفية التي تُقدمها مصادر الفكر السياسي والاجتماعي الأوربي المتنوع، مفاصل العلاقة بين التصورات النظرية للآراء السياسية وأنماط تجلياتها العملية في سياق الدولة كواقعة تاريخية . فهي لا تكتفي بتوضيح هذا فحسب، وإنما تقوم بمناقشة تأثير اتجاهاتها الفكرية الأولى في ذلك السياق الذي وُجد فيه المجتمع ووُجدت فيه سلطة الدولة حول تعاقب أنظمة حكمها وعلى درجة عالية من

[1] - - نشأت **الليبرالية (Libéralisme)** في التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الأوروبي منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، وتطورت بشكل جلي كفلسفة سياسية في أوائل القرن التاسع عشر كنتاج لإسهامات الفكر الفلسفي والسياسي الغربي. تدعو إلى تحقيق التمثيل السياسي التعددي للمصالح، و تتفق في كل مراحلها التي مرت بها في التأكيد على إعطاء الفرد حريته وعدم التدخل فيها. للإطلاع أكثر على نشأة وتطور الليبرالية يرجع إلى:
Rawls j, **Libéralisme Politique**, PUF,1995.

التفصيل، طيلة فترة زمنية جد متقدمة كان لها الفضل والإسهام الكبيرين في إبراز الكثير من المفاهيم السياسية التي بقيت إلى غاية هذه اللحظة، محور نظرية الحكم الليبرالي السائدة في الغرب كمفهوم الحرية والديمقراطية والدولة الحديثة وحقوق الإنسان والتداول على السلطة.

إن تحليل هذا التراث المعرفي الخصب والذي يأتي في مقدمته الفكر السياسي المتجلي في التحليلات الفلسفية والسياسية الأولى والنظريات السياسية التي ظهرت في عصر النهضة والإصلاح الديني والسياسي و تأثيراتها المتلاحقة في بناء الدولة الحديثة، يسهم كله و من دون شك في توضيح هذا الحضور المعرفي المتراكم في عملية تتبع المفهوم وتطوره في ضوء الحديث عن أنماط الحكم ودوران السلطة المتعاقبة وخصوصية العملية السياسية المتشكلة في سياق المجتمع الليبرالي.

يأتي موضوع إنتقال السلطة ليأخذ مساحة أوسع في رحاب منظومة فكرية وفلسفية وسياسية متكاملة ، بل المساحة كلها إن لم نبالغ في القول كعنوان لنظرية الدولة المدنية المرتبطة بالتجربة السياسية المتشكلة في رحم الحكومات والنظم السياسية منذ بداية القرن السابع قبل الميلاد. وهي الفترة التي تبدأ باختفاء نظام الحكم الملكي في بلاد الإغريق لتتحول فيه السلطة وتنتقل إلى مستوى يُسمح فيه أولا للنظام "الأرستقراطي" Aristocracy[1] أن يحل محل نظام التوريث ويبدأ معه مسار آخر تتشكل فيه أول طريقة لانتقال السلطة.

لذلك كان لازما تتبع كيف تشكلت أنماط أنظمة الحكم ومعرفة مجموع الفئات الاجتماعية والسياسية التي وُجدت في أعلى هرم السياسة و كيف انتقلت السلطة فيها. لأن هذا التشكل هو الذي يساعد الفكر السياسي الليبرالي في أن يقوم بعملية لملمة لمجموع الأفكار السياسية التي سوف تُثرى عناصرها ومكوناتها وتتأسس مضامينها من خلال سياق واقع التجربة السياسية التي سادت الغرب والتي أثرت لاحقا بصفة خاصة من خلال ما قدمته أفكار العقد الاجتماعي و ما أسهمت به نظرية الفصل بين السلطات. ومعرفة طبيعة هذا التشكل الفئوي أو النخبوي، سيساعد بدوره على فهم الموقع الذي يحتله مفهوم إنتقال السلطة في هذا الفكر السياسي الواسع.

[1] - تعني "**الأرستقراطية**" في علم السياسة (حكم) الصفوة التي تمكنت من الوصول إلى السلطة بحكم موقعها واحتكارها لبعض الصفات الخلقية والعلمية، أو بحكم الاعتقاد بأنها تمتلك مواصفات سامية تؤهلها لان تكون جماعة حاكمة. اما نظام حكم الأرستقراطية في الفكر السياسي الإغريقي فهو نظام حكم "الأفضل"، وهو النظام الذي يقوم النبلاء بتشكيله بحكم صفاتهم االنبيلة وأصلهم العريق. وكان(أفلاطون) يدعو إلى حكم الصفوة المثقفة. يمكن الرجوع إلى:
إسماعيل علي سعد،**المدخل إلى علم الإجتماع السياسي**،بيروت: دار النهضة العربية،1989، ص226.

إن أول شيء يجب التنويه إليه في مقدمة هذا الفكر. والذي يستحق إلتفاتة كبرى من قبل الليبرالية المتشكلة، هو تصنيفات (أفلاطون) و(أرسطو) السياسية لأنماط الحكم برغم التحيز الذي أُبدته للديمقراطية الأثينية. فهي أول من أعطت لعلم السياسة الليبرالي أهمية البحث في موضوع الشرعية والسلطة وفي دور النخبة وعلاقتها بالمذهب الحر التي سيتم التعويل عليها في ضمان الاستقرار[1].

غدت "الأرستقراطية" التي انتقلت إليها السلطة بموجب هذا التحول الذي طرأ على نمط الحكم في التجربة السياسية في الغرب، فئة مسيرة للحكم. لكن سرعان ما أخذت توظف السلطة وتستغلها لصالحها على حساب الفئات الأخرى، حتى بدت مساوئ هذه النخبة تتسع بشكل يسرّع في المقابل من ظهور فئات وأقليات مسيطرة، تحاول هي الأخرى أن تجد مكانة ضمن نمط الحكم السائد. ولم يعد في مقدور فئة النبلاء كما تشير المقاربات المرجعية للفكر السياسي، أن تنفرد لوحدها في تملك السلطة والثروة بفعل التغيرات الاقتصادية الحاصلة، بل أدى ذلك إلى بروز نخبة جديدة ظل يطلق عليها حكم الأقلية أو نمط حكم "الأوليجاركية"[2] Oligarchy .

لكن حكم الأقلية هذا، الذي ظلت سلطته مقتصرة سوى على النخب التي تتمتع بشرف الأصل أو من بيدها وفرة الثروة والمال، جعل مسار نمطه السلطوي يتجه نحو إعادة إحكام السيطرة بهدف الحفاظ على المكانة الاجتماعية والتواجد السياسي. وبالتالي فإن النتيجة الحتمية التي فرضتها صورة العلاقات المتصادمة بين حكمي القلة والارستقراطية من جهة، وبين تعارض مصالح الأغلبية من جهة أخرى في بداية تجربة الحكم في خبرة المجتمع الأوربي، أدى ذلك كله إلى تشكيل نمطين اثنين من الحكم. ويمكن الحديث هنا عن نمط الحكم "الأوتوقراطي"[3]Autocracy والذي انتقلت فيه السلطة إلى حكم الفرد أو الشخص الزعيم. ونمط الحكم "الديمقراطي" الذي تحولت فيه السلطة إلى دولة المؤسسات عن طريق الثورة أو ما يُسمى بالتغيير الجذري.

هذا التصنيف لأنماط الحكم المتعاقبة في تاريخ المجتمع السياسي والمدني والذي عكسته خصوصية البيئة السياسية المشار إليها، دفع محور اهتمامات الفكر السياسي ونظرياته السياسية إلى البحث عن أفضل نمط للحكم بحيث تنتقل فيه السلطة بصورة أكثر ملائمة لتحقيق الفضيلة

[1] -- للمزيد من الإطلاع على الفكر السياسي الإغريقي يمكن الرجوع إلى:
فاضلي إدريس، **المدخل إلى تاريخ النظم**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص137.

[2] - يقابل مدلول "**الاوليجاركية**" الكلمتين اليونانيتيoligar التي تعني القلة...وArche وتعني الحكم، وهما أصل الكلمة الانجليزية والفرنسية أيضا. وكان يدل مصطلح الاوليجاركية في الفكر السياسي الإغريقي حكم القلة الفاسدة، على عكس الأرستقراطية التي كان يطلق عليها مصطلح الحكم الصالح. راجع: إسماعيل علي سعد، **مرجع سبق ذكره**،ص224.

[3] - تشير "**الأوتوقراطية**" في المصطلح السياسي إلى الحكم الفردي الذي لا تقيده سلطة أخرى. وقد يكون الحكم الأوتوقراطي وراثيا فيُسمى ملكيا أو قيصريا أو امبراطوريا وقد يكون غير وراثي فيُسمى "ديكتاتوريا".

والاستقرار. فما هو هذا النمط المستقر ؟ وهو سؤال محوري ظل يراود الفكر ويأخذ مساحة أوسع ضمن اهتماماته البنائية خاصة في كتاب "الجمهورية" المعروف حينما يقول صاحبه: تتباين أنواع الحكم، فمنها حكم الطاغية ومنها الديمقراطية ومنها الأرستقراطية...[1]

ولما يشير الفكر السياسي بأن انتقال السلطة ضمن نمط الحكم الديمقراطي تصبح هي الأخرى عرضة للانهيار عندما تظهر نخبة معينة تتشابه مع النخبة الاوليجاركية فتحول الحكم تدريجيا نحو الاستبداد. فلذلك نجده يحرص كل الحرص على التقيد بمجموعة الشروط والمواصفات التي تجعل انتقال السلطة نحو الاستقرار ممكنة و "على الشيوخ أن يحكموا وعلى الشباب أن يطيعوا....وأن يكون هؤلاء خير الشيوخ وأصلحهم. ومادام على الحكام أن يكونوا خير الحراس يجب أن يكونوا أصلح الناس للمحافظة على المدينة..."[2]

ولقد جسدت تصورات (أرسطو)[3] لنظم الدولة نوعا من التحليلات السياسية التي وضعت في نظريات متكاملة، صنفت فيها نظم الحكم على أساس النمط أو الطريقة التي يتم بها الوصول إلى السلطة. إلى أن انتهت إلى تفضيل نظام الحكم الجمهوري وهو نظام حكم الأغلبية الذي يعمل من أجل مصلحة الأغلبية. ويعد في اعتقاد (أرسطو) من أفضل نظم الحكم. لأن انتقال السلطة فيه تتم وفق قواعد وإجراءات نظم قانونية، تؤدي في الأخير إلى رضا المحكومين.

وجدت هذه التحليلات المتعلقة بأنماط الحكم التي صنَفها وعدَدها الفكر السياسي بصفة عامة، اهتماما كبيرا لاسيما لدى منظري ما يسمى بالعقد الاجتماعي أمثال (توماس هوبز) و(جون لوك) و (جون جاك روسو) على الأقل في بلورة وتحديد الملامح السياسية العامة لموضوع تحول السلطة كمفهوم وكممارسة. والذي جاء كنتاج للتطور الرأسمالي في المجتمعات الغربية خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وهي الفترة التي ارتبط في ظلها التشكل التاريخي للمجتمع الرأسمالي بمجمل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أنهت النظام الإقطاعي ودولته التي استندت بدرجة كبيرة إلى نظرية "النشأة المقدسة للدولة".[4]

---

[1] - أفلاطون، **الجمهورية**، الطبعة الأولى. الجزائر: موفر للنشر1990،ص22-23.

[2] - أفلاطون، **المرجع السابق**،ص144.

[3] - بنى**(أرسطو)** رؤيته لحق الخلافة على شرطي الحكمة والفضيلة كأساس لتولي السلطة وانتقالها. وانتهى إلى أن القانون هو الأساس الشرعي في انتقال السلطة. صاحب **"التصنيف السداسي للنظم"**: نظام الحكم الديكتاتوري- الملكي- الأوليغاركي- الأورستقراطي- الديمقراطي- الجمهوري.راجع في ذلك: جورج سارتون، **تاريخ العلم**، الجزء الثالث، (ترجمة د. توفيق الطويل وآخرين). القاهرة: دار المعارف، 1970؛ ص ص9-50. و يمكن الرجوع أيضا إلى(كتابه المترجم): أرسطو، **السياسة**، (ترجمة أحمد لطفي السيد). القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

[4] - هذه النظرية المسماة **"بالنشأة المقدسة"**، هي في حقيقة الأمر مجرد تصور أو فكرة سياسية تحاول أن تفسر الدولة والسلطة تفسيرا يرجع إلى إرادة إلهية أسمى من إرادة البشر. وبذلك فإن الدولة وفق هذا الفكر ليست مؤسسة سياسية وإنما هي من صنع أنظمة ما فوق الطبيعة أو ما وراء الطبيعة، إذ تجعل سلطان الحاكم مقدسا وفوق كل مناقشة بشرية ولا يجوز مناقشة (الآلهة). وترددت هذه الفكرة في فترة الصراع بين الكنيسة والسلطة المدنية إلى أن تحولت إلى فكرة أخرى وهي المصدر الإلهي غير المباشر للسلطة.

وقد كان لفلاسفة التنوير والطبقة الرأسمالية الصاعدة الإسهام الكبير في خلق القوة المضادة للتسلط الديني والدولة المستبدة في إشارة إلى دولة القانون ومؤسسات العقد الاجتماعي والسياسي المنظمة للعلاقات الحقوقية بين الدولة والمجتمع وفق مجموعة من المبادئ منها الحرية والمساواة وحق الأفراد في ممارسة نشاطاتهم بشكل مستقل و ضمان حقوقهم في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم.

وفي هذا السياق الذي يتحول فيه التقليد السياسي الأوربي القديم وتتحول معه السلطة، يبرز التشكل السياسي الجديد كتعبير عن نوع من الثورة والتغيير وضرورة تجاوز الاضطرابات والفوضى الوحشية الاجتماعية والسياسية التي أشار إليها (توماس هوبز) والتي سادت المجتمع البريطاني. ويظهر هنا حرصه على أهمية وجود نظام سياسي تعاقدي بين الحكام والمحكومين كآلية لحل مشكلة السلطة والخلافة. ويتضح ذلك من خلال كتابه "التنين"[1] الذي وضع فيه الأسس الأولى للمذهب السياسي الجديد وهو ما سمي"بالعقد الاجتماعي".

فلكي تنتقل سلطة الإنسان من حالة الطبيعة "المتوحشة" إلى حالة المدنية المستقرة وهي حالة المجتمع المدني، فهذه النقلة لا يمكن أن تتم إلاّ عن طريق وجود نوع من التعاقد الاجتماعي ووجود سلطة عليا تقوم بإدارة هذا المجتمع، وهي سلطة ذات سيادة تمنح لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد لتنظيم حياتهم السياسية وذلك عن طريق التعاقد بين الحاكم والمحكوم الذي بموجبه يحصل صاحب السلطة السياسية على الكثير من الصلاحيات لتحقيق مهامه.

لكن بدا مفهوم إنتقال السلطة بهذا الشكل بحاجة إلى إقامة نوع من التوازن الذي يجعل الأطراف كلها ملزمة في حفظ الحقوق بقدر يدفع إلى إعادة تنظيم المجتمع وهي الحدود التي فرضتها طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني والتي حاول (جون لوك) توضيحها من خلال صورة التعاقد الجديدة التي ألزمت المحكومين في حق تغيير حكامهم وحتى خلعهم أو طردهم إذا ما أخلوا بأحد التزاماتهم. ولأن جميع الأطراف هنا ملزمة بتنفيذ العقد المتفق عليه ولا يجب التنازل عن جميع الحقوق وإذا ما تم ذلك، فإن الحكام ملزمون بحفظها بالقدر اللازم لإقامة المجتمع المنظم[2].

---

[1] - **"التنين" أو "**العملاق"، هو مؤلفه الذي وضعه **(هوبز)**"1588-1679" ليدافع عن وجهة نظره عن فكرة نمط الحكم المطلق. وجاءت أفكاره تأييدا صريحا للسلطة الملكية ولتضع حدا للصراع الذي وقع بين أسرة (ستيوارت الملكية) والبرلمان في إنجلترا إبان الحرب الأهلية.

[2] - يعد **جون لوك**(1632-1704)" أحد ممهدي الطريق المؤدية إلى الليبرالية السياسية، وتجلت لأول مرة في مؤلفيه عن الحكومة (نشرا باللغة الإنجليزية عام 1960) الملامح البارزة للدولة الدستورية الحديثة. وتحتل الحرية والحقوق الطبيعية مركز الصدارة في نظريته السياسية، على أساس أن مهمة الدولة تكمن في حماية هذه الحقوق.**" راجع في هذا الإطار:**

أندرياس فيرايكه- فرانتس كوهيت، **أطلس العلوم السياسية (النظرية السياسية- الأنظمة السياسية- العلاقات الدولية)**، (ترجمة سامي أبو يحي). بيروت: المكتبة الشرقية،2012،ص49.

وصورة العقد هذه المحددة لنمط السلطة حسب(جون لوك)، تظهر على شكل تنازل متبادل عن الحقوق. إذ أن كل الأطراف تتنازل عن حقها لصالح الجميع ويلتزم الكل في المقابل بالخضوع إلى استخدام سلطات الدولة التي تنتقل إليها مهام التشريع وتطبيق القوانين. والضمانة القانونية والسياسية التي يستند إليها في تصوره لانتقال السلطة، هو: توزيع الوظائف الأساسية للدولة على أجهزتها المستقلة عن بعضها البعض والمتداخلة معا في الوقت نفسه ضمن علاقة ائتمانية تهدف في الأخير كما يشير (جون لوك) إلى" منع جميع الناس من الإضرار بحقوق الغير...وإن تطبيق القانون الطبيعي هو إمكانية توضع تحت تصرف كل شخص لتحقيقها في نطاق الحالة الطبيعية"[1].

والحالة الطبيعية هذه، تعد من الناحية المبدئية حالة قانونية سلمية. تبقى بحاجة فقط إلى سلطة مركزية تتأسس على موافقة أغلبية المحكومين وتمارس وفقا لمتطلبات الدولة القانونية، دون أن تتمركز ممارسة السلطة في يدي جهة بحد ذاتها وحتى لا يؤدي ذلك في الأخير إلى سوء استخدامها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يقترح هنا (جون لوك) فكرة توزيع الوظائف والسلطات الأساسية للدولة على أجهزتها المستقلة وفق ما يلي[2]:

- الهيئة التشريعية وهي أهم جهاز في الدولة. وقد نادى (لوك) بتمثيل هذا الجهاز من خلال مجلسين اثنين، احدهما ينتخبه الشعب والآخر يشكله "النبلاء". ويتساوى المجلسان في القيام بمهمة التشريع.

- الهيئة التنفيذية والتي تبقى خاضعة للهيئة التشريعية وتحت تصرف الملك الذي لا يسري مفعول أي قانون إلاّ بعد موافقته.

- الهيئة القضائية والتي تنشئ من خلال المحاكم المستقلة.

وهي الفكرة نفسها التي أشار إليها (شارل لويس دي مونتسكيو) عندما رأى أن نظامي الحكم الجمهوري والملكي هما نظامان جيدان على أساس أن ما يميزهما ويجمعهما هو موضوع الحرية. ولا تتوفر هذه الحرية إلاّ في بعض الدول التي اتخذت من نظام الحكم الملكي في"بريطانيا" نموذجا. وهو النموذج الذي أقام ويقيم مؤسسات لنظام الفصل بين السلطات الذي يحول دون استغلال السلطة واستخدامها للسيطرة والاستحواذ.

[1] - أندرياس فيرايكه- فرانتس كوهيت، **مرجع سابق**،ص49.

[2] - **المرجع نفسه**، ص51.

وقد نادى (مونتسكيو) بالتداخل المتبادل[1] مثلما ما فعل(لوك)، طبقا لمبدأ التعاون المنتظم الذي يمس حتى السلطات الاجتماعية التي يمثلها الملك من جهة وفئتي النبلاء والبرجوازية من جهة أخرى.

تحول السلطة وفق هذا المنظور والتي برزت كنتيجة حتمية لفكرة التعاقد التي أقامتها الأطراف المعنية، إنما جاءت لتنتقل من نمط الحكم المطلق إلى نمط الحكم المقيد من أجل الحفاظ في النهاية على أمن واستقرار المجتمع الجديد الذي يجعل من الدولة شيئا ممكنا حتى تبلغ كامل صيغتها الوجودية في إشارة إلى الدولة القانونية التي لوح لها (جون جاك روسو)[2].

إن انتقال السلطة إلى هذه المرحلة وبلوغها درجة الاكتمال لن يتحقق حسب (جون جاك روسو) إلاّ عن طريق الإرادة العامة والاستفتاء الشعبي. وهي إشارة واضحة إلى نمط الحكم الديمقراطي الذي سيفسح المجال إلى نقل السلطة إلى من سمح لهم العقد الاجتماعي الجديد في الانتقال من مستوى سلطة الشعب "السيادة" المعبرة عن مجموع الإرادات الشخصية "الملكية" إلى مستوى المواطنة الفاعلة "الحرية".

وبناءا على هذا، فإن السلطة التي تنتقل بموجب هذا العقد الذي أشار إليه(روسو)، تصبح سلطة الكل طالما أن صاحب السيادة والأفراد يشكلون كيانا واحدا، وتبقى الحكومة لا تمثل سوى أداة حارسة لهذه السيادة، لأن الشعب هو الممثل للإرادة العامة.

ثانيا- إنتقال المفهوم من المستوى الإفتراضي إلى المستوى الفعلي:

إنتقال المفهوم إلى هذا المستوى، من مستوى الافتراض إلى مستوى الفعل، إنما جاء ليؤسس لنظام الحكم الديمقراطي المباشر كمدخل للتحول إلى"الليبرالية الدستورية". وهي التسمية التي أطلقت على الحركة الدستورية الأوربية كرد فعل برجوازي على تقييد نظام الحكم المطلق خاصة منها الحركة الدستورية الإسبانية التي كافحت ضد إعادة تأسيس نظام حكم الأمراء المطلق. وكان الاهتمام هنا يبحث في التأسيس لدولة القانون من خلال ضمان الحماية الشاملة للحقوق والالتزام بالقوانين التي تسمى بالدساتير وضمان مشاركة المواطنين في العمل السياسي وتولي مهام التشريع من قبل الهيئات التمثيلية المنتخبة.

---

[1] - يرى **(شارل لويس دي مونتسكيو)** "1689-1755" أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة المنبثقة عن ظروفه واوضاعه وذلك في مؤلفه **"روح القوانين"**، إذ ربط بين تنوع القوانين وأشكال الحكم. فتغير هذه القوانين يؤدي إلى تغير الأنظمة. وفي ذلك صنف الأنظمة إلى ثلاثة أشكال رئيسية: الجمهوري، الملكي والاستبدادي وذلك وفق معيارين اثنين: المعيار الاول يتعلق بالطبيعة التي يقصد بها طبيعة النظام ونعني نه البنية الخاصة التي تحدد مصدر السلطة وطريقة ممارستها في النظام السياسي(التوزيع المؤسسي للحكم) وأما المعيار الثاني فيتعلق بالأصل والمبدأ ويقصد به مجموع الاهواء الخاصة المرتبطة بالعادات البشرية والتواصل الإنساني الذي يسمح بمعرفة الامور والمسائل التي تجعل النظام فاعلا.

[2] - حاول **(روسو)**"1712-1778" أن يوضح طبيعة السلطة العليا التي تخضع للإرادة العامة للشعب. وهنا يشدد (روسو) على ضرورة إختيار هيئة اخلاقية جماعية تمثلها السلطة التنفيذية بعدما تتم عملية التعاقد بين السلطة والفئات الاجتماعية. والسلطة التشريعية التي يجب أن يتوفر لديها نظام وضع القواعد الأخلاقية العامة.

وبهذه الصورة تم نقل السلطة إلى الشعب، وصار هذا الأخير هو صاحب الحق في اختيار شكل النظام السياسي وصاحب الحق أيضا في اختيار نخبه السياسية التي تحكمه وتمارس السلطة باسمه ولصالح إرادته[1]. وقد تولد عن ذلك نظم سياسية متميزة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا كنماذج تقتدي بها دساتير كثيرة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وهي النماذج التي أظهرت بجلاء صور تحول السلطة على النحو الذي تكتمل فيه صورة الديمقراطية الليبرالية في الغرب بفعل الثورات السياسية وتبعاتها. كالثورة الأمريكية والثورة الفرنسية.

ويمكن إدراج في عداد هذا التنظير السياسي الليبرالي، المفكر الفرنسي (ألكسي دي توكفيل) الذي أعجب بما قدمته الديمقراطية في أمريكا منذ أن استخدم الدستور الأمريكي الصادر عام1787 وانتقلت السلطة على إثره بشكل أثار اهتمامه. وهو صورة تشكل منظمات المجتمع المدني الواسعة التي تتيح التعبير الحر عن مصالح واهتمامات مختلفة من الفئات الاجتماعية والسياسية العريضة. وهو ما سمح له من وضع نمطية لنظم سياسية حسب معايير مختلفة[2] والتفريق الأهم بين النظم الديمقراطية والأخرى غير الديمقراطية أكثر وضوحا بصورة ملموسة.

يجب أن يتأسس نمط السلطة حسب تصوره وفق مبدأ الحرية السياسية[3]. وهو المبدأ الأول المطلوب، الذي يؤدي في المنظور الديمقراطي الليبرالي إلى تقييد سلطة الدولة وتشكيل المجتمع التعددي الذي يؤدي بدوره الآخر، إلى إعطاء شرعنة لسلطة الحكم ويسمح في الوقت نفسه إلى تجدد النخب في سياق سياسي يملك كل مقومات الممارسة المباشرة للحرية السياسية عبر القنوات الشعبية. وأما المبدأ الثاني فهو الاحتكام إلى الأغلبية التي تسمح لنخبها التي اختارتها أن تتسلم السلطة وأن تمارس مهام الحكم دون أن يؤدي ذلك إلى منع الأقلية من

---

[1]- Burdeau G, **la Démocratie, Essai syntetique** , paris1956. P9

[2] - ركز **(ألكسي دي توكفيل)**"1805-1859" على أهم القضايا المتصلة بالحرية والمساواة والإستبداد والإستقرار، واتبع في تصنيف النظم السياسية معيارين اثنين، الأول يقوم على وجود الحرية أو عدم وجودها والثاني يقوم على المشاركة السياسية وعدد الذين يشاركون في العملية السياسية. وتستعمل الديمقراطية عنده بمعنيين. يرتبط المعنى الأول باعتبار الديمقراطية نظاما تمثيليا قائما على الاقتراع العام والمعنى الثاني باعتبار الديمقراطية مجتمعا تعتبر فيه المساواة قيمة اجتماعية أساسية وهو ما عبر عنه في مؤلفه **"الديمقراطية في أمريكا"**. يشير (توكفيل) إلى الإشكالية القائمة بين الحرية والمساواة في النظم الديمقراطية القائمة على الفر دانية والمادية التي تنتج عن الحرية لكن في نفس الوقت تهدد المساواة في المجتمع لذلك ينصح بإتباع جملة من الوسائل التي تساعد على حل المأزق وتساهم في الحد من سلبيات الديمقراطية وفي ذلك يقترح:

- الحرية السياسية
- سلطة قضائية ومستقلة وقوية
- اللامركزية الإدارية والحريات الإقليمية والمحلية
- إقامة الجمعيات الحرة من كل نوع(سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية....)
- المزايا الأخلاقية (كالإحساس بالمسؤولية....)

[3] - شوكت اشتي، **السياسة تطور المعنى وتنوع المقتربات**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2007، ص123.

حق المعارضة والنقد، وهي الأقلية التي يسمح لها نظام الديمقراطية عن طريق الإنتخابات من أن تتحول إلى أغلبية. وهكذا يتم إنتقال السلطة في النظم الديمقراطية الليبرالية من أغلبية صارت أقلية إلى أقلية أصبحت أغلبية[1].

ويدخل أيضا في سياق هذا الحقل المعرفي للتنظير الليبرالي الحديث تحليلات مختلفة منها تحليلات ماكس فيبر M.Weber، و فلفريد باريتو V.Pareto، والتحليلات الوظيفية الأمريكية نذكر منها أفكار تالكوت بارسونز T.Persons، و دافيد إستون D.Easton، وسيمور ليبست S.Lipst إلى جانب التحليلات الإصلاحية الفرنسية خاصة عند كل من موريس دوفرجيه M.Duverger،وفيليب برو P.Braud. والتحليلات الراديكالية البريطانية المعاصرة لدى كل من توم بوتومور T.Bottomore، وأنطوني جيدنز A.Giddens [2]

لن يقتضي المقام هنا، ذكر كل شيئ عن هذا المسار المعرفي المتنوع و عن كل الإسهامات الليبرالية الحديثة، وإنما سيتم التركيز فقط على الأفكار ذات الصلة بموضوع تحليل ظاهرة السلطة وما يمكن أن تضيفه بشكل أكثر عمقا وتحديدا في منهجية التحليل المتبعة في هذا الموضوع. وهنا تظهر قيمة تحليلات(ماكس فيبر)[3] وتأتي لتحتل مكانة أوسع في هذا المجال وعلى مستوى علم السياسة على الخصوص.

يظهر حرص(فيبر) من خلال مقارنته للنماذج الثلاثة التي أقامها ضمن تصنيفه، على أساس أنها تمثل بناءات تنظيم سلطوية منظمة، يمكن الاعتماد عليها في فهم مستوى الديناميكية الوظيفية للعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكومين وفهم مختلف تفاعلات المستويات الأخرى المبنية في الأساس على متغير القوة. وهي النماذج الفردية التي حاول(فيبر) تبيانها على أساس أنها تمثل تحليلا مهما يُظهر فيه توقع السلطة وتشكلها من خلال تواجدها ضمن أنماط تترابط فيها القيادة السياسية مع منظومتها الاجتماعية والسياسية.

يبقى تصنيفه لأنماط شرعية السلطة الذي اعتمد عليه، تصنيفا له مكانته وذلك من خلال تناوله لأشكال السلطة وصورة انتقالها وأثرها على وظيفة البناءات التنظيمية السياسية. فكل نوع من أنواع السلطة التي أشار إليها يكتسب تنظيمات سياسية مميزة. إذ يقسم (فيبر) السلطة إلى ثلاثة نماذج وفق ثلاثة أنماط وهي[1]:

[1]- Robert Dahl, Goverment and political oppositions. California. 1975.P116-117.

[2] - عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الإجتماع السياسي"النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة"**، بيروت: دار النهضة العربية،221،2001.

[3] - تناولت تحليلات **(ماكس فيبر)M.Weber** "1864-1920" قضايا جد هامة. خاصة إسهاماته حول تحليل السلطة ونماذجها المختلفة وعلاقاتها بالبناءات السياسية والاجتماعية المتعددة في مؤلفاته المشهورة أهمها: **"العالم والسياسة le Savant et le Politique وكتابه المعروف:**

Max Weber, **the theory of social and economic organization** , traslated by A. M. Henderson and Talcot Parsons , edited with an introd. by Talcot Parsons./Glencoe,IL ; Free Pess,1947.

1- سلطة الكاريزما والتي يتأسس نمط الحكم فيها على إبراز شخصية الفرد الحاكم الممتلك لقدرات خارقة في نظر أتباعه.

2- السلطة التقليدية ويرتكز نمط الحكم فيها على سلطة التقاليد وعلى أسس الاعتقاد بقدسية الأنظمة والسلطات التي كانت سائدة منذ القدم، تنتقل السلطة فيها بشكل وراثي.

3- السلطة القانونية العقلانية والتي يستند نمط الحكم فيها على نظام أساسي قانوني وكفاءة موضوعية. وهي سلطة البيروقراطية التي تعتمد على مجموعة القواعد والقوانين.

يظهر مفهوم "الكاريزما" في النموذج الأول على أساس انه يُطبق على شخصية معينة لها مقدرة تأثيرية على بقية الأشخاص الآخرين، نظرا لما تمتلكه من خصائص معينة قد تتشكل من نمط مثالي من السمات كالإلهام والقدوة و المقدرة الخارقة التي تطلق على الشخص أو القيادة التي باستطاعتها تحقيق المعجزات واستمالة الرأي العام. وتتحدد شرعية هذه السلطة حسب ما تقدمه القيادة الممسكة بالسلطة من إنجاز، وبناءا عليه تتوقف حالة استمرار السلطة أو زوالها. وقد تتحول شرعية السلطة القائمة نفسها إلى شرعية من نوع آخر. مشكّلة بذلك شرعية جديدة خاصة إذا ما ظهرت سمات أو مؤهلات جديدة في القائد الجديد.

وتقوم شرعية السلطة في النموذج الثاني على الاعتقاد بقدسية التقاليد القديمة المتوارثة التي تستمد من المكانة الاجتماعية. ويكون الولاء هنا للحاشية وأصحاب المكانة ومن لهم صفة الولاء الشخصي. وبذلك يصبح هذا النمط كمعيار لاختيار القادة والمسئولين والموظفين البيروقراطيين، كما يشير إلى ذلك(فيبر) ضمن تحديده لمكونات السلطة التقليدية في دراسته المقارنة التي قام بها للنظم القديمة والمعاصرة.

أما في النموذج الثالث فيعتمد(فيبر) على مفهوم "العقلانية"[2]. وهو المفهوم الذي أعطاه اهتماما واسعا لأنه فسح له المجال في الكشف عن الخصائص المميزة للحضارة الغربية. وشرعية هذا النمط من السلطة تكون من خلال ممارسة القوة ذات الطابع السياسي والتي تعتمد على القواعد القانونية.

وجود هذه المعايير إذن وعلى رأسها القانون، يجعل ممارسة السلطة تسير في فلك الدولة الحديثة ذات الطابع المؤسساتي العقلاني. وهي الدولة المطالبة حسب ما يفهم من تصور"فيبر"، بالفصل بين الوظائف السياسية ذات التأثير السلطوي والمسؤوليات الوظيفية التي تفرض

[1]- **Ibid**, pp. 359-365

[2] - **العقلانية** التي أشار إليها (ماكس فيبر) مفهوم مركب من مجموعة القواعد المعيارية كالإدراك والرؤية والقانون وتقسيم العمل والتخصص. ووجود هذه المعايير كلها، سمح بظهور وتشكل ما يسمى بالدولة الحديثة كحصيلة انتاج وتطور مستمر عبر التاريخ. يمكن الرجوع إلى: عبد الله محمد عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص233.

على المحترفين فيها بتنفيذ الأحكام والتعليمات والإجراءات الإدارية البيروقراطية من دون أن يكون لهم دعاية أو نفوذ. وبالتالي فإن شرعية سلطة الدولة لا تتأسس فقط على أساس الاحتكار الفعلي لممارسة العنف المشروع أو المقنن، وإنما أيضا على أساس ما يسمى"بالأخلاقيات السياسية".

بناء هذا النمط من السلطة وفق هذا الشكل المفترض، يجعل "ماكس فيبر" ينتقل إلى مستوى آخر يبحث فيه، عما يصلح وعما لا يصلح بشأن الحكم المشروع. وهو بذلك، فان تحليله لا يقتصر على تبيان الوسيلة النمطية المستخدمة في نقل السلطة من خلال عرضه لنماذج الحكم الثلاث فحسب، وإنما يبحث في الآلية المثالية والمطلوبة التي تجعل عملية ممارسة السلطة تتم في نطاق عقلاني مناسب.

هذا النطاق العقلاني المبكر الذي نظَر له "ماكس فيبر"، وفَر فيما بعد فرص تحليل الكثير من الظواهر والنظم والمشكلات السياسية، وأفسح المجال للعديد من المفكرين في المزيد من توضيح الرؤية الليبرالية في تغذية نقاط البحث المشتركة في كثير من المواضيع السياسية. خاصة ما تعلق منها بموضوع انتقال السلطة الذي لا يمكن فهمه إلا في سياق الديمقراطية ونظرية التنافس التي أبرزتها ووضحتها تحليلات"روبرت ميتشلز" R.Michels و"روبرت ميرتون" R.Merton و"كينجزلي ديفز" K.Davis و"فلفريد باريتو"V.Pareto حول نظرية النخبة و عملية دورانها سواء على المستوى الداخلي الذي يتم فيه إحلال أفراد محل أخرين أو الدوران الخارجي الذي يعني إستبدال النخبة كلها بأخرى.

وتأتي نظرية التنافس التي طرحها "جوزيف ألويس شومبيتر" J.A.Shoumpiter إحدى نواتج إسهامات الفكر السياسي الليبرالي. وانتقال السلطة حسب رؤيته هي مظهر من مظاهر الديمقراطية التعددية التي تتنافس النخب السياسية في ظلها لكسب أصوات المواطنين. وكما تندرج رؤيته في سياق الأفكار التي أسَس لها "يورغين هابرماس "Y.Habermasصاحب فكرة "الديمقراطية التشاورية المتوازنة"[1]

[1] - يعتمد فكر **(يورغين هابرماس)** المولود عام 1929 في الأساس على مبدأ "التواصل" الذي أكسب مساره البحثي المعرفي، طابعا فكريا مميزا. وكتابه الذي ألفه عام 1981 الموسوم ب**"نظرية فعل التواصل"** يمثل دعوة لإلغاء العنف والتسلط واستبدال السلوك السياسي المشين بالتفاهم العقلاني والتفاوض بين جميع المعنيين و أصحاب المصالح المشتركة إلى جانب توفر الحقوق السياسية وتوزيع السلطات ودولة القانون ومنظمات المجتمع المدني. وهي عوامل تساهم كلها حسب (هابرماس) إلى حل أزمة الصراع وتضمن تحول السلطة نحو الشيئ المرغوب وهو القانون والديمقراطية التشاورية التوافقية. خاصة في كتابه المرموق الذي ألفه عام(1992) المسمى: **" الفاعلية والاعتبار".**

وخاصة "جون راولس"J.Rawls أحد مجددي "الليبرالية السياسية"[1] الذي حاول بدوره العودة إلى أفكار العقد الاجتماعي وتجديدها والاستفادة منها.

تمثل الديمقراطية المعاصرة نظام حكم سياسي مقيد بدستور تتراضى القوى الفاعلة فيه على أحكامه وتقبل الاحتكام إلى شرعيته. وأحكام الدستور الديمقراطي لا بد أن تراعي المبادئ الديمقراطية المعروفة وهي خمسة:

أولا- مبدأ السيادة للشعب فهو صاحب السلطة فيها

ثانيا- مبدأ سيطرة أحكام القانون

ثالثا- مبدأ عدم الجمع بين السلطات والفصل المرن بينها

رابعا- مبدأ ضمان الحقوق والحريات العامة

خامسا- مبدأ تداول السلطة

خاتمة :

في العموم فإن الآلية التي تتبعها الديمقراطية الليبرالية لتحقيق إنتقال سلمي للسلطة، هي آلية المشاركة السياسية التي هي جوهر العملية الديمقراطية وذلك عن طريق مأسسة المشاركة التي بدورها تمخض عنها انتخابات دورية حرة ونزيهة تمثل في الأغلب رأي الأكثرية. هذه المشاركة السياسية تكون عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس والتعددية وهذا ما يؤدي إلى رسوخ فكرة المساواة والحرية والعدالة.

وبهذا أحدثت الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم التي يتم من خلالها بناء السلطة، تطورا مهما في التفكير السياسي والممارسة السياسية حيث تمكنت هذه النظم من حسم قضية الخلافة وترسيخ الأسلوب السلمي لانتقالها، فالانتخابات الدورية المنظمة سمحت ولا زالت تسمح بالتعاقب الدوري للحكام على السلطة وذلك وفق آليات وقواعد دستورية اعتمادا على عنصري التنظيم الجيد والتوافق بين القواعد النظرية والممارسة العملية.

[1] - يبحث **(جون راولس)** "1921-2002" من خلال كتابه **"نظرية للعدالة"** الذي نشره عام(1977)، في الآليات الممكنة التي تجعل الديمقراطية الليبرالية في اتجاه تحقيق نظام اجتماعي عادل. وتحقيق هذا الهدف في تصوره، يبقى قائما خاصة عندما يتم الإنتقال إلى مستوى تزيد فيه المطالبة بتقوية نظام الحريات وترفع فيه المطالب بمزيد من التوزيع المتساوي للحقوق والواجبات.

إن تولي السلطة في هذه النظم الديمقراطية ظلت محددة بفترة زمنية بشكل قاطع وواضح قابلة للتجديد لعهدة واحدة وهذا ما يسمح بالتغير الدوري المنظم للحكام ويسمح بدوران النخبة وبالتالي ضمان لانتقال السلطة والتعاقب عليها، كما أن عملية التنافس على السلطة تعتبر مؤسسية إلى حد كبير. إذ تتم على أساس قواعد محددة ومضبوطة بدقة ويعتبر الجمهور فيها أقوى أداة في إدارة هذا التنافس على السلطة. وبهذا تشكل الأحزاب السياسية صمام أمام ووسيلة ضمان لتغيير سلمي ومنظم للحكومة عن طريق خلافة الحكام للسلطة العليا، فالتعدد الحزبي والمعارضة التي لها حق المشاركة، تلعب دورا مهم في قضية انتقال السلطة بشكل سلمي.

تجري عملية نقل السلطة في النظم الديمقراطية، بشكل دوري ومنظم وهذا يعكس درجة عالية من المؤسسية. ويأتي هذا بناءا على تكريس مبدأ التوازن بين السلطات والفصل المرن بينها، مما يمنع تركيز السلطة بيد شخص واحد بل يتم فيه تقسيم أداء الأدوار وفق مبدأ تقسيم العمل. وبهذا استطاعت هذه النظم حل جدلية العلاقة بين السلطة والمجتمع فاتخذت من الانتخابات وسيلة لها من خلالها يمارس الشعب سلطته في اختيار حكامه.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية

1- أندرياس فيرايكه- فرانتس كوهيت، **أطلس العلوم السياسية (النظرية السياسية- الأنظمة السياسية- العلاقات الدولية)**، (ترجمة سامي أبو يحي). بيروت: المكتبة الشرقية،2012،ص49. 2- أفلاطون، **الجمهورية**، الطبعة الأولى. الجزائر: موفر للنشر1990.

3- إسماعيل علي سعد،**المدخل إلى علم الإجتماع السياسي**،بيروت: دار النهضة العربية،1989.

4- جورج سارتون، **تاريخ العلم**، الجزء الثالث، (ترجمة د. توفيق الطويل وآخرين). القاهرة: دار المعارف، 1970.

5- عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الإجتماع السياسي"النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة"**، بيروت: دار النهضة العربية.

6- شوكت اشتي، **السياسة تطور المعنى وتنوع المقتربات**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2007.

7- فاضلي إدريس، **المدخل إلى تاريخ النظم**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

9- Rawls j, **Lébéralisme politique**,1995.

10- Robert Dahl, **Goverment and political opposition**.california.1975.